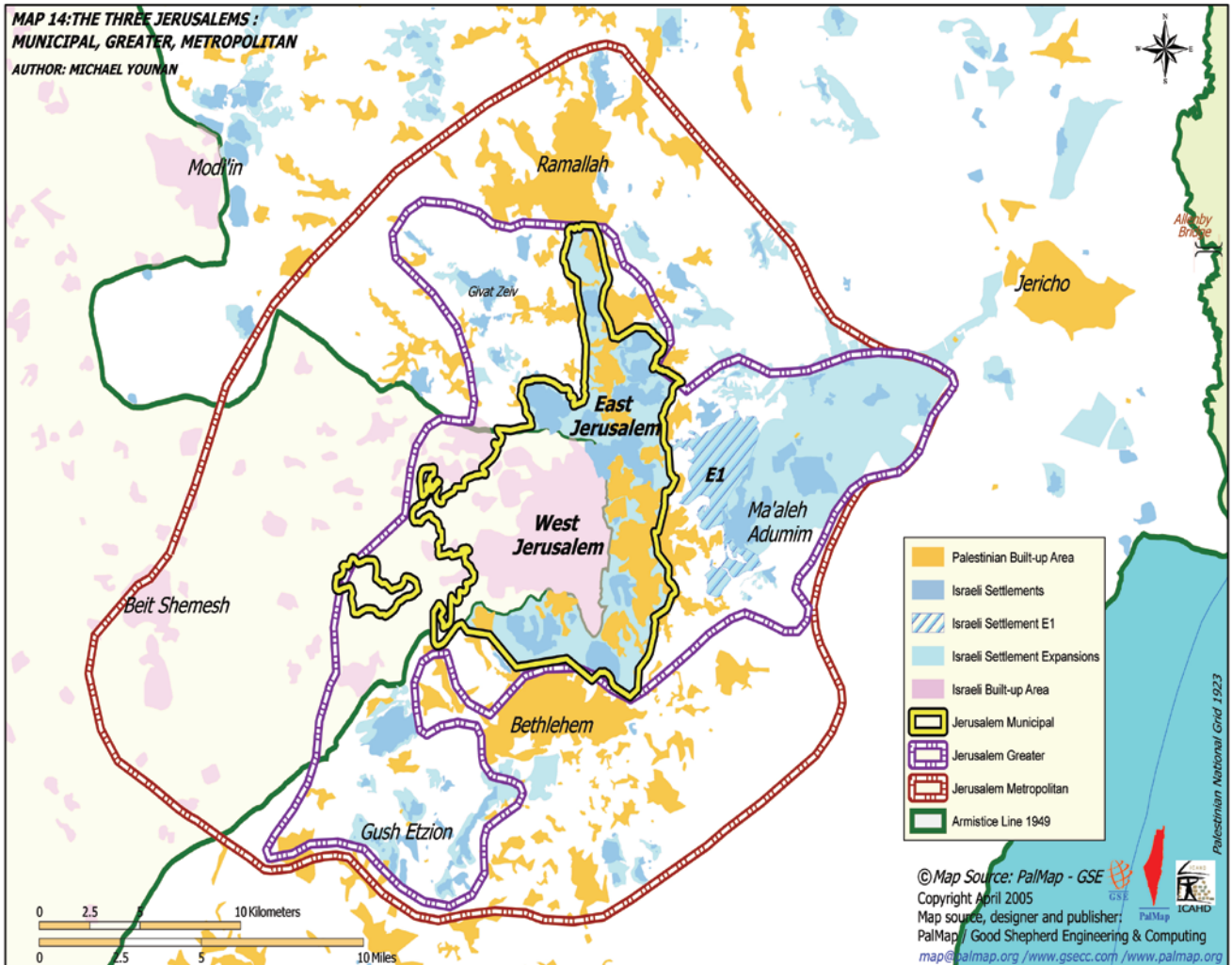


ورقة تقدير موقف

الدعوة إلى ضمّ مناطق في الضفة الغربية للسيادة

الإسرائيلية



مدير إحدى المنظمات الدولية التي تعمل في المناطق المحتلة يروي أن ضابطاً إسرائيلياً سأله ما إذا كان يعرف معنى المناطق A, B, C. "طبعاً" أجاب المدير، وأضاف قائلاً: "حسب اتفاق أوسلو، الأولى (A) تقع تحت السيطرة الأمنية والمدنية للسلطة الفلسطينية، والثانية (B) تحت السيطرة المدنية الفلسطينية والأمنية الإسرائيلية، والثالثة (C) تحت سيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية كاملة. "أنت مخطئ" قال الجندي الإسرائيلي ضاحكاً وأضاف: "A هي عرفات، و B هي فوضى، و C هي لنا"¹.

مقدمة:

دعا الكثير من السياسيين الإسرائيليين من اليمين الإسرائيلي في الفترة الأخيرة إلى الإعلان عن ضمّ مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، وخاصةً بعد انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن رقم 4334 الذي أدان المستوطنات وأكد على حلّ الدولتين على أساس حدود حزيران عام 1967، فقد ازدادت أصوات اليمين الإسرائيلي التي تطالب بضمّ مناطق من الضفة إلى السيادة الإسرائيلية، وبارت سياسيون إسرائيليون -وخاصةً من حزبي الليكود والبيت اليهودي- في أول خطوة في هذا الاتجاه تتمثل في طرح قانون ضمّ مستوطنة "معاليه أدوميم" إلى السيادة الإسرائيلية، على الرغم من أن هناك أوساطاً في اليمين تطالب بضمّ مناطق "C" كلها إلى السيادة الإسرائيلية.

يُعتبر التيار المركزي في اليمين الإسرائيلي أن انتخاب ترامب فرصة للانتقال من المناداة بضمّ مناطق إلى السيادة الإسرائيلية، إلى اتخاذ خطوات تشريعية فعلية بغية تحقيق ذلك. فقد صرح وزير التعليم نفتالي بينيت -وهو الشخصية السياسية الأهم والأكثر تأثيراً على توجهات الحكومة الحالية- أن انتخاب ترامب يمثل نهاية مشروع الدولة الفلسطينية، وطالب في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن بضمّ مناطق C. ويشاركه في هذا الموقف غالبية أعضاء حزب الليكود الذين يصرحون في كل مناسبة أنهم ضد إقامة دولة فلسطينية، حتى قبل مجيء ترامب، إلا أنهم لا يرون مصلحة في تعجيل الضمّ القانوني لكل المناطق التي تشكل 60% من المساحة، ويرغبون في القيام بذلك بالتنسيق والتفاهم من الإدارة الأمريكية الجديدة، وقد توصل الليكود والبيت اليهودي إلى اتفاق بطرح قانون ضمّ مستوطنة "معاليه أدوميم" كخطوة أولى في هذا المشروع.

تنطلق هذه الورقة من ادعاء أن الدعوات المكثفة حالياً، والمشفوعة بخطوات قانونية عملية لضمّ مناطق C، تكشف عن المشروع السياسي الكولونيالي لليمن الإسرائيلي ورؤيته لمستقبل الحلّ مع الفلسطينيين، وهو الحلّ الذي يتمثل في ضمّ مناطق C إلى السيادة الإسرائيلية امتداداً لضمّ القدس عام 1967، وضمّ الجولان عام 1981، للسيادة الإسرائيلية، وإبقاء السلطة الفلسطينية ضمن المساحة التي عليها، والمستوى السيادي الذي يمثله الواقع الدائم على الأرض. إن مشروع ضمّ مناطق ج إلى السيادة الإسرائيلية كان مشروعاً ديناميكياً على الأرض، رغم أنه لم يأخذ بعداً قانونياً من جهة، أو يجري التصريح به رسمياً من جهة أخرى. هذا إذا استثنينا البرنامج السياسي لحزب البيت اليهودي الذي ينطلق على نحو مباشر من الدعوة إلى ضمّ مناطق C إلى السيادة الإسرائيلية. تتبّع إسرائيل

¹ . هذا المقطع مأخوذ عن: عكيفا إدار، "دولة ضحك على القانون" ("מדינת الضحك")، *هآرتس*، 10\4\2012 ص:8.

سياسات الضمّ الزاحف لمناطق C منذ سنوات، وقد مكن اتفاق أوسلو اليميني الإسرائيلي من التوصل إلى هذه النتيجة السياسية؛ فهي تضمن السيطرة على غالبية الأراضي الفلسطينية والتي يتواجد فيها أقل عدد من السكان انسجامًا مع المشروع الكولونيالي الصهيوني (كما ذكرنا، تشكل مساحة مناطق C 60% من مساحة الضفة الغربية، ويسكنها -حسب بعض التقديرات الإسرائيلية- نحو 100 ألف فلسطيني).

أسهم اتفاق أوسلو في فرض حقيقتين على الأرض، كان من المفترض أن تكونا حالتين طارئتين أو واقعًا مؤقتًا، وهما إقامة السلطة الفلسطينية، وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق A و B و C، والأخيرة تقع تحت السيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية. وقد تحولت هذه الحقائق إلى مفتاح لليمين في إسرائيل في تطوير خطابه وفي الوقت نفسه إبقاء السيطرة الاستعمارية الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الادعاء أنّ السلطة الفلسطينية تشكل التجسيد العملي والفعلي لحقوق السياسة الفلسطينية، فهناك برلمان فلسطيني ومكتب رئاسة ورئاسة وزراء، ويجري انتخابها جميعًا على نحو ديمقراطي، وليس هناك حاجة لدولة؛ فالدولة عمليًا قائمة. لذا، فإنّ إبقاء السلطة بات مصلحة لليمين في تحقيق طموحاته السياسية.

ثانيًا: ليس هناك احتلال إسرائيلي؛ فإسرائيل انسحبت من المناطق التي تعيش فيها الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين، ما عدا بضعة عشرات من الآلاف في مناطق C ليس لليمين المركزي مشكلة في إعطائها حقوق مواطنة، فضلًا عن أنّه تجري عملية ترانسفير ممنهجة وصامتة في هذه المناطق. وتعتمد خطة بينيت ممثل الصهيونية الدينية على ضمّ مناطق C إلى السيادة الإسرائيلية وإعطاء الفلسطينيين فيها حقوق مواطنة، واعتبار مناطق السلطة تعبيرًا منجزًا ونهائيًا عن حقوق الفلسطينيين.

ثالثًا: الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي هو نتاج لاتفاق أوسلو بصورة مباشرة، وهو بات جزءًا من الإستراتيجية الإسرائيلية في السيطرة والتعامل مع المسألة الفلسطينية في فصل غزة عن الضفة الغربية، وإبقاء الطرفين ضعيفين؛ الأول من خلال حصاره اقتصاديًا، والثاني من خلال حصاره سياسيًا.

إذن، تحاول إسرائيل فرض نظام سياسي إسرائيلي واحد على إسرائيل داخل الخط الأخضر وفي مناطق C واختزال المشروع الوطني الفلسطيني في بقاء السلطة الفلسطينية (نصف أو شبه دولة، أو دولة منقوصة كما صرح نتنياهو في الفترة الأخيرة). فإذن ليس الحديث عن نظامين سياسيين إسرائيليين؛ واحد داخل الخط الأخضر، والآخر في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ينفصل إلى اثنين (واحد للفلسطينيين والآخر للمستوطنين)، بل هو نظام سياسي إسرائيلي واحد لشعب يجري تقسيمه، مقابل نصف أو شبه دولة فلسطينية، أو دولة منقوصة (بصورة السلطة الفلسطينية)، لشعب منقسم على نفسه (في غزة والضفة) على أرض مبتورة التواصل الجغرافي.

الضمّ الزاحف لمناطق في الضفة الغربية: مشروع اليمين

يتميّز اليمين في هذه الحكومة بغياب الفوارق الكبيرة بين مرگباته المختلفة؛ فالليكود هو حزب اليمين الإسرائيلي المركزي، إلا أنّ توجهاته السياسية لا تختلف عن اليمين الاستيطاني الذي يمثله حزب البيت اليهودي. في السنوات الثلاث الأخيرة، يقوم اليمين داخل

الحكومة بتنفيذ مشروع ماثب لإعادة تشكيل دولة إسرائيل والصهيونية على الصعد كافة: الإعلام، والقضاء، والتعليم، والعلاقة مع الفلسطينيين داخل إسرائيل، والعلاقة مع الاستيطان والأراضي المحتلة، والمجتمع المدني، وغيرها. بدأ في التبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وبضمنها الاستيطاني منه، توجّه يطالب بضمّ مناطق C إلى إسرائيل، والتعامل مع السلطة الفلسطينية كدولة فلسطينية، أي التعامل مع الواقع الحاليّ كوضع نهائيّ من خلال إضافة تغييرات طفيفة تحسّن من أوضاع الفلسطينيين الحياتية اليومية. فمن ناحية اليمين الاستيطانيّ، ضمّ مناطق C إلى دولة إسرائيل، "والتنازل" عن جزء من "أرض إسرائيل" التي تقيم عليها السلطة الفلسطينية، هما الردّ على الخطاب الذي يخشى من تشييد دولة ثنائية القومية إذا استمرّ اليمين في سياسته الهادفة إلى عدم التوصل إلى تسوية، ولا سيّما أنّ المنطقة C تشكّل 60% من الضّفة الغربية وتحتوي على 100% من المستوطنات، وبضع عشرات آلاف من السكّان الفلسطينيين². وفي الوقت نفسه، ذاك يحبط مشروع حلّ الدولتين.

وفي نشرة "بيشع شلانو" ("يهودا والسامرة لنا") -وهي مجلّة يصدّرها مجلس المستوطنات ("بيشع") وتعرّف نفسها بأنّها "مجلّة توراثية أيديولوجية وعملية لتعزيز سيطرتنا في البلاد"- استُحضر مقال للصحفيّ المستوطن أريئيل كهانا حول فكرة ضمّ مناطق C، جاء فيه: "على إسرائيل وقف سيطرة الجيش على السكّان الذين يعيشون في يهودا والسامرة، وتحويلها إلى سيطرة كاملة للسلطات المدنية. بخلاف الرأي الدارج، لا يجري الحديث عن ملايين العرب الذين سوف يضمّون إلى إسرائيل، بل عن خمسين ألفاً، أو مئة ألف حداً أقصى، سيحصلون على هويّات زرقاء. باقي السكّان الفلسطينيين يعيشون منذ اتّفاق أوسلو تحت سيطرة مدنيّة فلسطينية في مناطق A و B. الاحتكاكات تحدث كلّها في مناطق C، إذ فقط هنالك يدير الجيش حياة المواطنين... إذا كانت هنالك قيادة حكيمة في إسرائيل، فعليها تنفيذ خطة خماسية لتمدين تدريجية لمناطق C"³.

وكان داني دانون، سفير إسرائيل الحاليّ في الأمم المتحدة، وواحد من بين قيادات حزب الليكود الصاعدة، قد صرّح عن توجّهه وتوجّه أعضاء حزبه من فكرة الدولتين والضمّ بقوله:

"قناعتى مختلفة عن الرأي السائد حول حلّ الدولتين. لديّ تصوّر طويل المدى لثلاث دول، هي الأردن وإسرائيل ومصر، وفي إطارها يعطى حلّ للموضوع الفلسطينيّ، من خلال وضع السيادة الإسرائيليّة على التجمّعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضّفة الغربية). المجموعة التي تدير السلطة الفلسطينية هي عامل غير مستقرّ؛ إذ تستطيع إدارة مفاوضات مدّة طويلة. مصلحتنا هي الحصول على أكبر مساحة من الأرض وأقلّ عدد من الفلسطينيين [...] النقاش ليس بشأن يهودا والسامرة، وإنّما بشأن قيام الدولة. لا نريد السيطرة على الفلسطينيين. عليهم إدارة حياتهم. مصلحة الشعب اليهوديّ ألا تقام دولة إرهاب في ساحتنا الخلفية [...] أنا أو من بإدارة الصراع لا بالانتهاء من الصراع"⁴.

في تحليله لهذه التوجّه، يعتبر غايي شفير (أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة تل أبيب) أنّ توجّه الحكومة الحاليّة إلى ضمّ مناطق من الضّفة الغربية إلى السيادة الإسرائيليّة نابع من توجّهات أيديولوجية، لا سياسيّة، تتمثّل في غياب شريك فلسطينيّ وتدهور الأوضاع

² انظر -على سبيل المثال- ورود هذا الادّعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية توجّه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتّحدة: <http://www.news1.co.il/Archive/003-D-59332-00.html>

³ نشرة "بيشع شلانو"، العدد 288، نيسان، 2012، ص:3.

⁴ لقاء مطوّل مع داني دانون في ملحق "هارتس" الأسبوعيّ: دارون حلوتس، "دانون القومي"، ملحق *هارتس*، 29\6\2012. ص: 38-39.

الأمنية، إذ يقول: "لا تعتمد معارضة نتياهو الجوهرية وحكومته للجوار مع الفلسطينيين على حسابات عملية، وإنما تنبع من توجُّه قومي "انضمامي" [من "ضم"] واضح ورثه نتياهو وبعض زملائه من آباؤهم أو من رجال دين متطرفين"⁵.

ويشير عالم الاجتماع الإسرائيلي "أوري بن إيعزر"، في كتابه "حروب إسرائيل الجديدة: تحليل سوسيولوجي تاريخي"، إلى أن السياسة التي تتبعها إسرائيل، "سياسة الفصل"، تتكوّن من المركّبات التالية: الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ الفصل بين الفلسطينيين أنفسهم في الضفة الغربية؛ الفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين؛ الفصل بين إسرائيل وأجزاء من الضفة. وفي الوقت نفسه، تقوم إسرائيل بربط نفسها بأجزاء من أراضي الضفة الغربية جرى ضمّها فعلياً، وكذلك الربط بينها (أي إسرائيل) وبين المستوطنين⁶.

في هذا الصدد، لا بدّ من القول إنّ العالم، وخاصّة الاتحاد الأوروبي، قد انتبه إلى المشروع الإسرائيلي لضمّ مناطق C فعلياً إلى السيادة الإسرائيلية (وإنّ تجنّب فعل ذلك رسمياً وقانونياً)، وليس من قبيل المصادفة أنّ الاتحاد الأوروبي يستثمر كثيراً في هذه المناطق لصالح السكّان الفلسطينيين. ونعتقد أنّ الضغط الأوروبي على إسرائيل (الضغط النسبي بطبيعة الحال) ازداد كلّما توضّحت الطموحات الإسرائيلية في هذه المناطق، ولا شكّ أنّ وجود نفتالي بينيت مع برنامجه الصريح القاضي بضمّ هذه المناطق وتأثيره البالغ على الحكومة، ومهاهي أعضاء الليكود وقيادته مع هذه الفكرة ومعارضتهم إقامة دولة فلسطينية (والجدير بالذكر أنّ غالبية وزراء وأعضاء حزب الليكود يعارضون إقامة دولة فلسطينية)، دفعا الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة إلى تكثيف توجيه النقد لإسرائيل على نشاطها الاستيطانيّ في مناطق C، ودعم السكّان الفلسطينيين في هذه المناطق من خلال تمويل مشاريع تنمويّة وبنية تحتية لهم، تقوم إسرائيل بين الفينة والأخرى بهدمها.

فعلى سبيل المثال، صرّح وزير الخارجية النرويجي السابق "يونس ستور"، أنّ بلاده تراقب عن كثب الضغوط الإسرائيلية على الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق C، وبخاصّة في جبل الخليل. وقد صرّح قائلاً: "فكرة المنطقة C هي أن تكون جزءاً من المرحلة الانتقالية، ولم تكن هنالك نيّة لإعطاء إسرائيل فرصة لتوسيع المستوطنات فيها، التي تبلغ نسبتها 60% من مساحة الضفة الغربية، على حساب الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة"⁷.

يشكّل الضمّ الفعليّ لمناطق "C" الحلقة الأهمّ في فرض الأمر الواقع، وتتكوّن سياسات هذا الضمّ من مركّبات عديدة، من بينها: بناء الوحدات السكنية الاستيطانية في مناطق C؛ دعم البنية المؤسّساتية داخل المستوطنات؛ تضييق الحيّز الفلسطيني وتهجير سكّانه وهدم بيوته، حيث تشير التقارير إلى ممارسات الاحتلال لتقليص الحيّز الفلسطيني. إلى جانب المشاريع والنشاطات الاستيطانية المكثّفة، تقوم إسرائيل -في المقابل- بمنع إعطاء السكّان الفلسطينيين تراخيص للبناء، وتضيّق عليهم في مناطق C في مشاريع التخطيط؛ فمن بين 1,426 طلباً فلسطينياً للحصول على تصريح بناء قُدّمت بين الأعوام 2007-2010، وافقت الإدارة المدنية التابعة للاحتلال الإسرائيليّ على 106 طلبات فقط، وأصدر 64 ترخيصاً فقط⁸، وجرى اتّباع سياسة اليد اللينة في التعامل مع اعتداءات المستوطنين على الممتلكات الفلسطينية، والاعتراف بمؤسّسات استيطانية هامة، كالاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل. كان عالم الجغرافيا والتخطيط

⁵ . غافي شيفر، "في انتظار موفاز"، *هآرتس*، 2012/6/24، ص: 16.

⁶ . أوري بن إيعزر، حروب إسرائيل الجديدة: تحليل سوسيولوجي تاريخي، تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2012. (بالعبرية).

⁷ . عكيفا إدار، "على المجتمع الدوليّ تصعيد خطواته ضدّ المستوطنات"، *هآرتس*، 2012/9/5، ص: 5.

⁸ . عكيفا إدار، "يشرعون غير الشرعي"، *هآرتس*، 2012/6/4، ص: 2.

الإسرائيلي، البروفيسور أورن يفتاحيل، أوّل من أطلق مصطلح "الأبرتهيد الزاحف" في دراساته وأبحاثه عن واقع سياسات الأرض والتخطيط في الضفة الغربية، ولكننا نعتقد أنّ هذه السياسات تنسجم من التوجّهات الاستعماريّة الاستيطانيّة. ونعتقد أنّ سياسات حكومة نتياهو الاستيطانيّة في العام 2011 تنسجم مع تصوّر اليمين الاستيطانيّ وأجزاء كبيرة من أقطاب حزب الليكود، التصرّو الذي مُفادُهُ ضرورة ضمّ مناطق C إلى إسرائيل، أو على الأقلّ فرض أكبر قدر من الحقائق الديموغرافيّة والطوبوغرافيّة على هذه المنطقة. ذاك يعني أنّ سياسات الاستيطان لدى الحكومة الحاليّة تنسجم من مخطّط الضمّ الزاحف لمناطق C.

خاتمة:

يسعى اليمين إلى استغلال البيئه الدوليّة والإقليميّة من أجل تحويل مشروع الضمّ الفعليّ الاستيطانيّ الكولونياليّ على الأرض إلى ضمّ قانونيّ رسميّ، ويَعتبر اقتراح قانون ضمّ مستوطنة "معاليه أدوميم" للسيادة الإسرائيليّة الخطوة الثانية (بعد ضمّ القدس عقب احتلالها عام 1967) في هذا الاتجاه إذا جرى إقراره في الكنيست الإسرائيليّ. تختلف إستراتيجيّة الضمّ هذه المرة عن إستراتيجيّة ضمّ القدس؛ ففي الأخيرة قامت إسرائيل بضمّ القدس بعد احتلالها ثمّ قامت بتهويدها، عبّر مشروع كولونياليّ استيطانيّ مُحكّم يقوم على الاستيطان والتضييق على المقدسيّين وتهجيرهم (من خلال قوانين الإقامة). بينما في حالة مشروع ضمّ مناطق C، فإنّ الإستراتيجيّة الإسرائيليّة كانت معكوسة، فهي تقوم بممارسات ضمّ فعليّ لمناطق C، تنتهي بضمّ قانونيّ لها. يرى اليمين أنّ البيئه الحاليّة توفّر فرصة تاريخيّة لتنفيذ مشروعه السياسيّ الاستيطانيّ الكولونياليّ على الأرض، ولذا فإنّ جزءًا من اليمين يتعامل مع مجيء ترامب بمصطلحات دينيّة وخلاصيّة؛ فقد وصف وزير الداخليّة أرييه درعي فوز ترامب بحدث يشبه مجيء المسيح المخلص، واعتبر نتياهو أنّ ترامب يمثّل "عالم الغد" أمام "عالم الأمس" الناقد لإسرائيل. وبدأ رئيس بلدية القدس، نير باركات، حملة توقيعات على عريضة من مواطنين إسرائيليين ترحب بقدم ترامب إلى البيت الأبيض بعد سنوات أوباما التي يرى باركات أنّها كانت معادية لإسرائيل، وتطالب ترامب بنقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس. وقد وصف المحلّل السياسيّ في صحيفة "هآرتس"، يوسي فارتر، اليمين الإسرائيليّ بعد ترامب وكأنّه يرى لأول مرّة الأرض الموعودة⁹.

⁹ يوسي فارتر، في الجهاز السياسيّ يعتقدون أنّ نتياهو وصل إلى نهاية عهده، *هآرتس*، 2017\1\20، ص: 3.